

المرجعية الدينية العليا .. مرجعية الشعب



علي يوسف الشكري

بغداد

دفة حكمه وشانه ، فكان الاحتلال ثم الإرهاب والطائفية والتقتيل والتهمجير ، ولم يبق سيناريو تامري إلا ونفذ في العراق في محاولة لقتله ، لكن العراق حي يائي أن يموت ، فالموت لغيره والخلود له ، ولا يخفى على منصف لا متبع مقلد متعصب ، الدور الذي مارسته المرجعية الدينية العليا في إحباط مخططات الاحتلال ، وهل من عاقل يبغض دور المرجعية العليا في إحباط مخططات الانتفال الطائفي ، بعد أن كبرت وهللت الأصوات الناشزة حتى أنها اقتربت الأتباع والمقلدين وأبناء الطائفة ، والإمام السيستاني يدعو ويوجه للوحدة بصرخته الشهيرة " لا تقولوا أخواننا هم أنفسنا " ، وقد يصم البعض الأذان عن سلسلة المواقف المتعاقبة الداعية لمحاربة الفساد والإقدام والقيادة ولم يكن العراق في يوم من الأيام بلد الجهل والخيانة والخذلان والتدعية والخلف والتراجع ، ولم يتمكن طغاة الأرض من أن يعتدل مقوم يئسي أو قادر على أن يتناسى فنوى العصر التي انتشلت العراق من ظلاله داعش لتنتقله إلى بر الأمان ، ففتوى الزمعة لم تخلد المرجع الخالد في ذاكرة الأجيال أصلاً ، ولم تضاف على الكبير سمواً ، فهو السامي بحكمته والمتعالي بزهده ، والمتسامي بوسيطيته والخالد بمواقفه .

تظاهرات الإصلاح ومع انطلاق التظاهرات الشعبية الأخيرة الداعية للإصلاح والصالح ، المنقلبة على الفشل والفساد ، الخائفة على كل مظاهر الانحراف ، المطالبة بإعادة المعتصب من الحقوق ، راح بعض مدعي الوطنية وهم الأبعد عنها يهاجمون كل معتدل مقوم في محاولة لركوب الموج وتصدر المشهد مدعين وقوفهم إلى جانب الشعب المظلوم ، راحوا يكيلون التهم للمرجعية الدينية العليا ، وبالقطع أن محاولة النيل من الكبير المحافظ لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة ، فاعداء العراق كثيرون والمغتالون من كبار وعظمائه أكثر ، لكن ماذا يقول المترص عن المرجع الأعلى وأبويته بعد خطبة الجمعة 2019/ 10/ 11 هل يصفها بالصامتة ؟ أم الدهنفة ؟ أم حامية الكوم ؟ وربما يصفها الواصفة إلى جانب الفاشل الفاسد . كفى بالمتربصين كيداً بالكبير ، لكن الجهل بالشان المرجعي سيغرق المخامر الحاقد ، فقبل شهر خلا تظهر إحدى الفضائيات ببرنامج بانس يحاول النيل من مقام المرجعية الشريفة ، من خلال تصويرها انغماس اتباع المرجع بالعمل الاقتصادي، ومن أعده يجهل أن مرجعية الإمام السيستاني اختطت طريقاً جديداً لم يسبقها إليه أحد

حينما رفضت تسلم حقوق المكلفين وتكرمت لكل منهم اختيار المستحق حسب الشروط ، وهي حقوق لا ندانها أكبر ، الموازنات في العراق ، وبعد أيام قليلة تعرض فضائية أخرى برنامجاً يصور الشيعة على أنهم يجيزون ما حرم الله بانغماسهم بتجارة الاعراض وما ان انطلقت تظاهرات الحقوق ، راح بعض مدعي الوطنية وهم الأبعد عنها يهاجمون كل معتدل مقوم في محاولة النيل من الكبير المحافظ لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة ، فاعداء العراق كثيرون والمغتالون من كبار وعظمائه أكثر ، لكن ماذا يقول المترص عن المرجع الأعلى وأبويته بعد خطبة الجمعة 2019/ 10/ 11 هل يصفها بالصامتة ؟ أم الدهنفة ؟ أم حامية الكوم ؟ وربما يصفها الواصفة إلى جانب الفاشل الفاسد . كفى بالمتربصين كيداً بالكبير ، لكن الجهل بالشان المرجعي سيغرق المخامر الحاقد ، فقبل شهر خلا تظهر إحدى الفضائيات ببرنامج بانس يحاول النيل من مقام المرجعية الشريفة ، من خلال تصويرها انغماس اتباع المرجع بالعمل الاقتصادي، ومن أعده يجهل أن مرجعية الإمام السيستاني اختطت طريقاً جديداً لم يسبقها إليه أحد

نتاج سنوات من الفشل ، ومتراكم من الفساد ، وحطام حكومات متعاقبة ، قربت الفساد وأبعثت النزبه واعتمدت الفاشل وأقصت الكفوء ، حتى غدا العراق مثلاً بضرب لتحذير كل شعب يسعى للحرية وينطلع للديمقراطية ويناضل بقصد إقصاء الطغاة .

لكن يقيناً أن العيب ليس كله في الشعب الذي قدم العشيبة على الكفاءة والقومية على المصالح العليا ، لكن العيب كله في من وضع بيضة العراق في

قبان الدول المتطلعة للإطاحة بالعمالق ، لكن ذلك لا يبرئ الشعب من المسؤولية ، فبالقطع أن إصلاح لا يبرجى نسيله ، وتصحيحه لا يمكن بلوغه ، من غير المتصور مشاهدته دون شعب يضع الوطن والوطنية فوق كل اعتبار ، وشعب العراق مثال يضرب في الوطنية ، وتاريخ من السنضالات في مفارعة الجبايرة والطغاة ، فهو شعب يمرض لكنه حي لا يموت.

□ رئيس هيئة المستشارين في رئاسة الجمهورية

منذ سنة 2003 وحديث المرجعية الدينية العليا لا يكاد ينفك عن أروقة السياسة وراسمي المسار ومتخذي القرار ، حتى أنها ملأت الدنيا وشغلت مصدر القرار العالمي قبل المحلي ، والافتات أن ساسة العراق لم يروا في المرجعية العليا سوى أنها جسر يعبرون عليه صوب المنصب لا العلاء ، ينس لهذا التفكير القاصر ، فالمنصب محك ، والنجاح فيه بصمة ، والفشل ثلثة تذكراها الأجيال ، وإذا كان الإخفاق غير متسامح فيه ، وراحت ثروات العراق تسرق وضممة تلاحق صاحبها ، وتتناقلها الأجيال جيلاً بعد آخر ، تاريخ العالم والعراق شاهد على كل من حكم وأخلص وتولى وسرق وأساء وفسد ، فالحلال بين والحرام بين ،

التاريخ قد يزور لكنه خالد لا يموت . والملاحظ أن ساسة العراق وبعض من بدعي المعرفة بالشان المرجعي، راحوا يغيرون الحقيقة وينقلون خلاف الواقع كي يحرفوا المسيرة عسى أن تجري الرياح بما تشتهي سفنهم ونجحوا في ذلك ، فتبواوا المنصب واعتلوا سدة السلطة واداروا دفة الحكم ، وحكموا البلاد والعباد ، فحرقوا الحرث وجاعوا على النسل ، فحقوق أرض السواد إلى أرض بور مالحة قاحلة ، وراحت ثروات العراق تسرق لتباع في سوق كل من يعشاش على بؤس الآخرين . فاسأوا الإحتلال سلسلة من المخططات التي أرادت بالعراق أن يقف خائناً خاضعاً في مؤخرة الصف ينتظر من يقوده ويوجه

بعد الإدانة الصريحة لأعمال قتل الشعب بمنتهضيه وقاته الأمنية ، وبعد الانتصار للشعب ونصرة المظلوم ، ماذا يقول وعاظ السلاطين ، أكان حديث المرجعية العليا مداهناً مغالزاً ؟ أم منتصراً للحاكم ؟ أم أن لغة الخطاب لا تدل على النقمة والسخط من الأداء المتواضع ؟ وبالقطع أن ما يواجه العراق اليوم ليس وليد اللحظة ولا صنع الحكومة القائمة ، بل هو نتاج سنوات من الفشل ، ومتراكم من الفساد ، وحطام حكومات متعاقبة ، قربت الفساد وأبعثت النزبه واعتمدت الفاشل وأقصت الكفوء ، حتى غدا العراق مثلاً يضرب لتحذير كل شعب يسعى للحرية ويتطلع للديمقراطية ويناضل بقصد إقصاء الطغاة .

تفجر الغليان يعيد الحياة الحقيقية

والعنصرية المقيئة. إن هذه الجرائم تجاه المتظاهرين السلميين يجب أن لاتمر دون عقاب كسابقتها التي جرت في السنوات السابقة.. ونحن في بلد ديمقراطي دستوري، فالمادة 28 ثالثاً من دستور العراق لعام 2005 تكفل الدولة بما لايجل بانظام العام حرية الاجتماع والتظاهر وينظم بقانون. وجاء في المادة 22من دستور العراق لعام 2005حق العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة، والمتظاهرون احد مطالبهم توفير فرص العمل، ان استخدام القوة المفرطة ادى الى سقوط ضحايا بلغ عددهم اكثر من 114 شهيداً والاف الجرحى بالرضاص، بعد جريمة جاثية يحاسب عليها القانون العراقي والدولي فعليه يجب من ذوي الضحايا اقامة الدعاوى من خلال فريق عمل من المحامين تحدهه نقابة المحامين العراقيين وممثلين عن المرجعية للدفاع عن حقوق الضحايا، وعلى الادعاء العام القيام بدوره بتوجيه الاتهام الى من اصدر الاوامر باستخدام الرصاص الحي، ويطلب من القائد العام للقوات المسلحة تقديم المسؤولين عن ذلك واذلا لم يتم القضاء العراقي بمسؤوليته على نقابة المحامين والقوى الوطنية الاخرى رفعها لمحكمة العدل الدولية في لهاي بوصفها جرائم ارتكبت تجاه الانسانية. ان مطالبية المتظاهرين رئيس الجمهورية للقيام بمسؤوليته كونه حامي الدستور لاتخاذ الاجراءات المشروعة بازالة سلطة الاحزاب والكتل السياسية الفاسدة وتحقيق برنامج متكامل للاصلاح والتغيير من خلال التوجه السياسي الدستوري بدعوة رئيس الوزراء بتقديم استقالته وحل البرلمان وفق

سياقات المادة 81من دستور العراق لعام 2005وتكليف شخصيه وطنية من خارج الاحزاب والكتل الفاسدة لتشكيل حكومة انتقالية تشرف على اقامة انتخابات مبكرة والتي تجري بعد شهرين كما حددها الدستور.

حزمة قرارات

ان اتخاذ الحكومة والبرلمان حزمة قرارات لمعالجة بعض مطالب المتظاهرين لغرض احتوائها بعد جرععات مسكنة ومعالجات وقتية لانها اقتصرت على النتائج ولم تلامس الاسباب الحقيقية والتي تمثلت في سلطة الاحزاب والكتل السياسية الفاسدة التي تقاسمت السلطات وفق نظام المحاصصة الحزبية.

فلاصوات التي تقف بوجه التغيير تحت حجة انها جاءت بالانتخابات ولايمكن تغييرها لانها مقدسة شرعتها الانتخابات والدستور كما تدعي يجب ان تدرك حقيقة ان الشعب هو مصدر السلطات وانها قد اخلت بالمخاق والمقد بينها وبين الشعب واصبح وجودها يهدد حرية الاكثرية فمن حق الشعب ازالة سلطة الاقلية باستخدام الرصاص الحي، والازباب والكتل التي تحكم باسم الاغلبية الشعب وان اي تراجع عن هذه الاجراءات سيؤدي الى النكوص ويقذف الافراد حريتهم وحقوقهم.

تحية اكبار واجلال للشباب وتعمد الله برحمته الواسعة الشهداء واسكنهم فسيح جناته اللهم ذويههم الصبر والسلاوان لتراجع الى الامام لنعيد العراق الى الابدات الامينة وتعيد الحياة الحرة الكريمة ونحقق استقلالاً كاملاً لوطننا الحبيب الذي ندسته قوى الشر والظلام طوال عهود قاسيه مرت وكما قال الشاعر ابو القاسم الشابي اذا الشعب يوما اراد الحياة فلا بد ان يستجيب القدر

ادارية وموانع روتينية تعرقل تنفيذ قرارات رأس السلطة أو مجلس الوزراء بل ويصل الأمر في العراق أن يستطيع موظف بسيط عقلة مشروع بناء محطة كهرباء أو مصفى نفطي أو مشروع اسكان بحجج كثيرة ومبررات متنوعة ، ولدينا أمثلة كثيرة، ولا يستطيع أحد كسر ارادته . هذا الواقع يشكل عاملاً من عوامل اعاقا تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية ولا نقول لوحد.

6- هناك تعليمات وضوابط متنوعة من عدة جهات تسهم في ترسيخ الروتين الاداري وتأخير تنفيذ المشاريع، فالوزير أو المحافظ محاط بجبال من قرارات وتعليمات كل من الامانة العامة لمجلس الوزراء، اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء، وزارة المالية ، وزارة التخطيط، الفيل بوزارة المالية، هيئة الاستشارة الوطنية، إضافة إلى القوانين كثيرة تجعل الموافقات على المشاريع بيد أطراف أخرى، تكون من املاك وزارة المالية أو الزراعة أو البلديات أو الدفاع . وهذه الجهات لن تمنح الأراض للمشروع ببساطة بل تامل وتتعدز بآية اذعار وبعضها قانونية .

7- هذه البيئة غير الصحية تجعل الوزير أو المحافظ غير قادر على انجاح خططه أو مشاريعه ، هذا اذا كان كفوءاً ونزيهاً ومدرباً لطبيعة عمله ومهامه وصلاحياته. فكل رئيس وزراء وزير ومحافظ سيواجه الفشل بسبب اسباب انبوية المذكورة. وما لم تدم معالجتها سيبقى الفشل ملازماً للنظام السياسي رغم ما تم انجازه لحد الآن لكنه لا يلبى طموح المواطنين. وسبق أن طلبت من بعض رؤساء الوزارات الالتفات إلى هذه المشكلة والسعي لحلها من خلال تشكيل لجنة تتولى تعديل التعليمات وتوجيهها ومينج الوزراء والمحافظين على صلاحيات أكثر وتسهيل إجراءات التعاقدات مع بقاء المسؤولية على صاحب القرار.

ثورة دستورية

وكما أننا بحاجة إلى ثورة دستورية وتغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي مع ضوابط نيابية وقضائية تمنع التجاوز على القانون ، فاننا بحاجة إلى ثورة ادارية تنهض بالواقع الاداري المتخلف والانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي في المعاملات والخرن والأرشفيف والمراجعة ، ومنع التزوير والتلاعب والاختلاس وغيرها.

خالد محسن الروضان



بغداد

بغداد

الخلل البنيوي في النظام السياسي ينتج الفشل

صلاح عبد الرزاق

بغداد



بعد إقرار الدستور في 15 تشرين الأول 2005 وإجراء أول انتخابات برلمانية ومجلس حسب الدستور، تم تشكيل حكومة دائمة عام 2006 كانت التوقعات اكبر بكثير مما هي عليه الآن. وسبق أن أشرنا إلى عيوب التأسيس التي رافقت تدوين الدستور وبداية العملية السياسية. وإذا كانت هناك عوامل وأسباب أدت إلى عدم نجاح النموذج العراقي كالفساد المالي والإداري والمحاصصة والتوافقية السياسية وسوء التخطيط والإدارة والتحديات الأمنية بدءاً من القاعدة ثم داعش مروراً بالجماعات الإرهابية الأخرى، لكن النظام بقي يعاني من خلل بنيوي في تركيبته وطبيعته وعلاقات السلطات الثلاث مع بعضها بعضاً. وهذا حديث يطول شرحه وتشعب تفاصيله لكن نود الإشارة إلى مفاصل محددة نعتقد أنها تبقى ملازمة لفشل الحكومات المتعاقبة وتقلص فرص انجازاتها المتوقعة منها وأولها سلف الخدمات والإعمار والسكن والطالة والفقر . يلاحظ أن النظام السياسي

العراقي يعاني من: 1- هنالك سفارقات ديمقراطية مثلاً يمكن أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من غير المنتخبين كما هو الحال في الدورة الحالية. ويعني ذلك أن المواطن العراقي لم ينتخب أهم منصبين تنفيذيين في العراق بل يتأين ضمن التوقيفات السياسية التي عادة ما تكون عبر صفقات سياسية تجعل رئيس الوزراء خاضعاً لابتزاز الكتل وسيفها مسلط على رقبته. ويبقى تحت رحمتها في قراراته كلها والأخطر منها اختيار تشكيلة الوزراء.

2- يمكن أن يأتي الوزراء بدون انتخاب المواطن لهم أي من خارج البرلمان . في حين نجد بريطانيا وبعض الديمقراطيات الغربية يكون الوزير بالاضع منتخباً من قبل الشعب كتائب في البرلمان، ثم يرشح للوزارة. ويبقى مقعده شاغراً لحين انتهاء الدورة أو استقالته من الوزارة فيعود إلى البرلمان. والغريب اصرار الكتل السياسية مؤخرًا على منع تولي النائب المنتخب حقيبة وزارية!!

إن الوزير في النظام السياسي العراقي يأتي عبر صفقة سياسية أو مالية فاسدة سواء أن يدفع هو للزعيم الذي رشحه، أو يكون في خدمة الحزب والكتلة السياسية التي رشحته فيسخر امكانات الوزارة لحزب الكتلة والهيمنة على امكاناتها المالية والإدارية عبر السيطرة على العقود والمقاولات. وحتى لو كان الوزير مستقلاً فسيكون ضعيفاً يعاني من تهديدات النواب بالاستجواب أو وجود ملفات وغيرها من أساليب الابتزاز. ولا سبيل أمامه إما الاستقالة كما فعلها بعضهم وأخرهم وزير الصحة في حكومة عبد المهدي، أو يستجيب لاملاءات الكتلة السياسية ويخدم مصالحها وتوجهاتها.